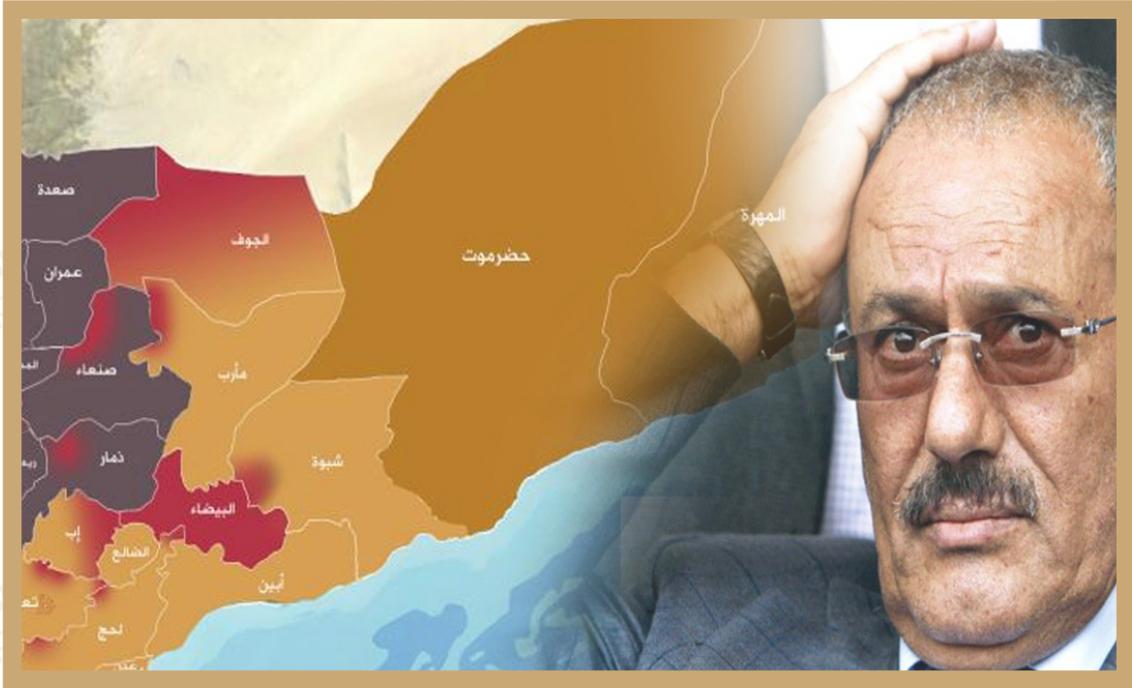


مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



تقدير موقف

اليمن بعد تصفية صالح

تداعيات وخيارات



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مقدمة

في صباح 4 من ديسمبر/كانون الأول الجاري 2017 صُفَّت ميليشيات جماعة الحوثي (أنصار الله)، الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح (رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام)؛ بعد أن دعا المواطنين والقيادات العسكرية والأمنية والاجتماعية إلى الانتفاض ضد جماعة الحوثي، وأعلن فض شراكة حزبه معها، ووجدت جماعة الحوثي فرصتها في الانتقام منه لقتل زعيمها حسين في حرب صعدة عام 2004.

وكان الرئيس الراحل تحالف مع جماعة الحوثي في إسقاط العاصمة صنعاء (21 سبتمبر/أيلول 2014)، والانقلاب على شرعية الرئيس اليمني (التوافقي) عبد ربه منصور هادي، وشريكها في المجلس السياسي الذي شكله الطرفان بديلاً لسلطة الرئيس هادي.

وبتصفية صالح انتهى تحالف التناقضات المحكوم برغبة الاستغلال والانتقام، بعد أن أخفق طرفاه في تقاسم سلطة الرئيس هادي، بسبب جموح جماعة الحوثي لإقصاء شريكها حزب مؤتمر (صالح)، وتجريده من أدوات القوة والهيبة، خشية من انقلابه عليها.

غادر الرئيس السابق الحياة بعد سنوات من التشبث بالعمل السياسي على أمل العودة إلى السلطة بشخصه أو نجله الأكبر أحمد سفير اليمن في الإمارات سابقاً وقائد الحرس الجمهوري الأسبق. وفي وقت تعاني بلاده من أزمات وحروب متعددة يتهمه خصومه بالتسبب بها، وقد مثل رحيله خسارة فادحة؛ إذ لطالما راهنت عليه بعض دول التحالف العربي المساند لشرعية الرئيس اليمني هادي في قدرته على لجم جموح جماعة الحوثي ومناوئتها.

تناقش هذه الورقة تداعيات مقتل صالح على مستقبل حزبه والمجتمع اليمني، وخريطة التحالفات وقيادة الدولة والتحالف المساند لها، ومدى إمكانية أن تشكل فرصة للسلام أو للجسم العسكري؟

التداعيات

مغادرة الرئيس الراحل علي عبد الله صالح للمشهد اليمني مقتولاً سيترك تداعيات عديدة على مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية؛ حيث أسهم بالتأثير في تكوُّن هذه المجالات خلال أربعين سنة.

- سياسياً

رحيل الرئيس اليمني السابق رئيس حزب المؤتمر علي عبد الله صالح، الذي أطاحت به ثورة 11 فبراير 2011، عن المشهد السياسي، سيترك فراغاً كبيراً، وتركبة سياسية محملة بالمواقف

والتحالفات المتناقضة والتي يمثل بعضها قنابل مؤقتة، فلطالما ساهم بتشكيل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية خلال أربعين سنة.

ومن المحتمل أن تعيد تصفية ميليشيات جماعة الحوثيين للرئيس صالح، رسم خريطة التحالفات، خاصة بعد دعوته في أيامه الأخيرة للانتفاضة عليها. وقد جرد "صالح" جماعة الحوثيين من الشرعية السياسية والشعبية، خاصة في خارج مناطقها، وأمام المجتمع الدولي، التي اكتسبتها بتحالفها مع حزبه، وهو بهذا الموقف أعادها إلى شخصيتها كجماعة ميليشياوية طائفية تنتهج العنف في تحقيق أهدافها السياسية.

وعليه فقد كسبت قوى الشرعية، ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته والأحزاب المساندة لها، فرصة كبيرة إن أحسنت استثمارها، خاصة بعد فقدان بعض دول التحالف لورقة رئيس المؤتمر "صالح" وشبكة علاقاته السياسية والاجتماعية والعسكرية، ومن ثم فإن التحالف قد يكون مهياً للقيام بدعمها أكثر من أي وقت مضى، خاصة إن أعاد التحالف تصويب استراتيجيته وتجنب إثارة التنافس السلبي بين المكونات المعادية للمليشيا الحوثية.

أمام قوى الشرعية، تحدت متمثل في استغلال حالة الغضب من جراء تصفية "صالح"، والقدرة على استعادة جناح مؤتمر الرئيس صالح وإعلان تأييدهم لها، وإشراكهم في معركة استعادة مؤسسات الدولة من ميليشيا الحوثيين. تجدر الإشارة إلى أن قوى الشرعية لطالما وجهت الدعوة لجناح مؤتمر صالح لفض شراكته مع مليشيا الحوثيين والاشتراك في معركة استعادة مؤسسات الدولة، وتبدو المؤشرات الأولية لمواقف قيادات مؤتمر صالح بعد مقتله غير مستعدة للتحالف مع قيادة الشرعية ضد جماعة الحوثيين.

□ حزب المؤتمر الشعبي العام

يعد حزب المؤتمر أكثر المتضررين بمقتل زعيمه، الذي وضع مستقبل الحزب في مفترق طرق خطيرة؛ إذ يصنف الحزب على أنه متعدد المشارب الفكرية، ولا يحمل أيديولوجيا محددة، ويضم في عضويته مختلف مكونات المجتمع اليمني، ومن ضمنهم من لا تسمح القوانين المنظمة للأحزاب بممارستهم للعمل السياسي، كأعضاء السلك العسكري والأمني.

منذ تأسيسه في 24 أغسطس/آب 1982 تلازم وجود حزب المؤتمر بموقعه في السلطة، وارتبطت فعالية الحزب بموقعه فيها وبرئاسة زعيمه ومؤسسها علي عبد الله صالح، حتى مقتله، فرغم إجباره على مغادرة السلطة في 22 فبراير/شباط 2012 وانتخاب نائبه في الحزب ورئاسة الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، رئيساً توافقياً للجمهورية اليمنية، فقد أصر "صالح" على التمسك بممارسة الدور السياسي من خلال رئاسة حزب المؤتمر. وبمقتله وتفرد ميليشيات جماعة الحوثيين بالسلطة،

في المناطق التي ما زالت تحت سيطرتها، وأهمها العاصمة صنعاء، وعقب الانقسامات التي تعرض لها حزب المؤتمر؛ يتوقع أن يعاني الحزب صعوبات في البقاء موحداً والحفاظ على استقلال قراره السياسي، وتعدد ادعاء أحقية القيادة، وتجنب مزيد من الانشقاقات، التي كان أولها عقب مجزرة الكرامة التي تعرض لها شباب ثورة 11 فبراير، في 18 مارس/آذار 2011، والتي تعرف بمجزرة جمعة الكرامة؛ حيث استقال كثير من قيادات وأعضاء حزب المؤتمر منه، وثانيها بعد تحالف زعيم المؤتمر وجناحه الموالي له مع جماعة الحوثيين (أنصار الله) المدعومة من إيران، الذي تسبب باجتياح ميليشيات الجماعة للعاصمة صنعاء وأغلب المحافظات اليمنية، والانقلاب على سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي بدوره استدعى دول التحالف العربي برئاسة المملكة العربية السعودية بهدف استعادة شرعيته ومؤسسات الدولة. وقد تعرضت القيادات المؤتمرية المعارضة لتحالف حزبها مع جماعة الحوثيين والمؤيدة للتدخل العسكري لدول التحالف في اليمن للفصل، وأهمها نائب رئيس المؤتمر وأمينه العام (أحمد عبيد بن دغر رئيس الوزراء، وعبد ربه منصور هادي رئيس اليمن).

يعد أحمد، نجل الرئيس الراحل -علي عبد الله صالح- وقائد الحرس الجمهوري الأسبق وسفير اليمن لدى الإمارات سابقاً، التي ما زال يقيم فيها، وتدعي قيادة المؤتمر أن إقامته إجبارية، أكثر الأشخاص حظاً برئاسة مؤتمر صالح، لكن بقاء اسمه ضمن العقوبات التي أقرها مجلس الأمن تجاه بعض قيادات تحالف الانقلاب على الرئيس هادي، ومعارضة البعض له، بالإضافة إلى رهانات آخرين على ضرورة مشاركته عسكرياً في هزيمة ميليشيا الحوثيين، قد تحد من ذلك.

من المتوقع أن يغير كثير من أعضاء حزب المؤتمر وتحديداً أعضاء اللجنة الدائمة للحزب وبعض المشايخ ولاءهم السياسي، حتى وإن ادَّعوا بقاءهم في الحزب، مع جماعة الحوثيين، كرهاً أو رغبة في الحفاظ على مواقعهم في السلطة، فيما ستدفع طريقة ميليشيا الحوثيين بقتل رئيس الحزب الرئيس الراحل صالح، وإقصائها لهم إلى الانضمام للمساندين لشرعية الرئيس هادي، فيما يبقى جناح يمارس دور المعارضة لشرعية الرئيس هادي وانقلاب جماعة الحوثيين.

ومن المتوقع أيضاً أن يعاني حزب المؤتمر من استمرار تعدد القيادات وتشتت أماكنها، خصوصاً بعد حالات الفصل من اللجنة العامة للحزب، وترفيغ آخرين، وتشكك قيادات الحزب المتضررة بسلامة موافقتها للوائح الحزب.

التداعيات العسكرية

تتمثل التداعيات العسكرية لمقتل رئيس المؤتمر على يد ميليشيات جماعة الحوثيين والتكثيف به وعائلته وقيادات حزبه على المدى القريب في ارتفاع معنويات جماعة الحوثيين وزيادة قدرتها على حشد المواطنين للقتال في جبهات المواجهة وإجبار غير المقتنعين، وستحاول أن تستغل الكثرة

العديدية وكمية السلاح التي غنمتها مؤخراً في تحقيق تقدم في أي من الجبهات لتسوق للعالم استحالة الخيار العسكري، بهدف فرض شروطها للتسوية السياسية بما يحقق أهدافها ويبقى على تحكمها في السلطة.

بالمقابل ربما تدفع صدمة مناصري صالح بمقتله، ووحشية الجماعة، في نزوح بعض المقاتلين المؤيدين له وينضم بعضهم إلى قوات الجيش الوطني في مختلف الجبهات العسكرية، في حين قد يبقى البعض يتربص موقف نجل صالح، العميد أحمد، وهو الموقف الذي يعتمد على توفر رغبة التحالف ومدى قدرة أحمد علي، على إعادة تجميع وتشكيل قوات الحرس الجمهوري، بينما يبقى آخرين في مناطقهم.

ومن التداعيات على الجماعة على المدى القريب والمتوسط فقدانها السيطرة على الجبهات العسكرية البعيدة عن العاصمة، وخاصة محافظات تعز والبيضاء والحديدة ومنطقة بيحان في محافظة شبوة، وستفتح جبهات عديدة لاستنزاف ميليشيات الجماعة.

وقد تؤدي المخاوف من تفرد الحوثيين بالسلطة وتعزيز قوتهم؛ إلى زيادة دعم التحالف العربي للجيش الوطني بمعدات عسكرية، وكذلك تعاون المقاتلين في المحافظات الجنوبية المدعومين من التحالف، وخاصة دولة الإمارات العربية، مع مقاتلي الجيش الوطني والمقاومة في محافظات تعز والبيضاء وإب والحديدة، وتسهيل حركة تنقل الأفراد والإمدادات اللوجستية بعد ما شهدته من مضايقات خلال الفترة الماضية.

وربما يعمل التحالف العربي على ترتيب تجميع القيادات العسكرية الموالية لصالح، سواء بقيادة نجله العميد أحمد، أو نجل شقيقه طارق المسؤول عن حراسته الذي تضاربت الأنباء حول مقتله في المواجهات مع ميليشيات جماعة الحوثي، أو قيادي آخر، وقد تخصص لهذه القوات منطقة عسكرية تنطلق منها لتحرير العاصمة، وهذا التوجه له تداعيات سياسية، وقد يلقي معارضة من القوى المشاركة في مقاومة مليشيا الحوثي. الجدير ذكره أن الحرس الجمهوري قد أثرت عليه المواجهات والضربات العسكرية، واستطاعة مليشيا الحوثي أن تستقطب بعضهم وتغير عقيدتهم القتالية، وأصبحوا يدينون بالولاء لها.

تداعيات اجتماعية واقتصادية

من المتوقع أن تشهد المناطق التي لا تزال تحت قبضة مليشيا جماعة الحوثي نزوح العديد من الأسر والشخصيات الاجتماعية والعسكرية، سواء من أهالي المناطق ذاتها أو من ساكنيها منذ سنوات؛ خوفاً من بطش الميليشيا وفقدان مصدر الدخل، وخاصة للعسكريين؛ بحجة ولائهم للرئيس الراحل صالح، أو خوفاً من الامتهان والشعور بالامتعاظ.

على المستوى الاجتماعي سيتعزز التضامن بين أبناء المناطق، ومن ضمنهم المنتمون للمحافظات الجنوبية والشمالية، وسيعيد المواطنون اكتشاف قيمهم المشتركة، واستشعار أخطارهم المشتركة أيضاً أمام ميليشيا جماعة الحوثيين.

اقتصادياً ستشهد المناطق التي لا تزال تحت قبضة جماعة الحوثيين هروب العديد من رؤوس الأموال، وستؤدي ممارسات الجماعة وفسادها ونهبها لأموال خصومها السياسيين والعسكريين إلى تكون طبقة اقتصادية جديدة على حساب الأولى، وستزداد ظروف الناس الاقتصادية والمعيشية سوءاً، وتتدهور الخدمات الصحية.

السيناريوهات

رحيل الرئيس السابق "صالح" مقتولاً من قبل ميليشيات جماعة الحوثيين، التي أصبحت متفردة بالسلطة في المناطق التي لا تزال تحت سيطرتها، وأهمها العاصمة صنعاء، قد يكون فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى تقاسم السلطة، أو توقف الحوارات السياسية وتبقي على الاعتماد على الخيار العسكري حتى استعادة العاصمة صنعاء. لكن من المؤكد أن الرئيس الراحل ترك فراغاً يصعب ملؤه، وتركه ثقيلة تولد الصراعات في أكثر من مجال ومنطقة ولسنوات، ومن ثم سيبقى التحالف العربي، وعلى وجه التحديد السعودية والإمارات، معنياً باليمن، بالإضافة إلى لاعبين آخرين.

السيناريو الأول: الحسم العسكري خيار الضرورة

يشكل وجود ميليشيا جماعة الحوثيين (أنصار الله) المسلحة، وتفردتها بالسلطة في المناطق التي لا تزال تحت قبضتها بعد أن اجتاحتها في 21 سبتمبر/أيلول 2014، وأهمها العاصمة صنعاء، وممارساتها الإقصائية والوحشية بحق غير المنصرين لها، وانكشافها السياسي والشعبي، في ظل علاقتها الاستراتيجية مع جمهورية إيران التي تهدف إلى فرض نفوذها على دول المنطقة؛ مهدداً استراتيجياً للدولة اليمنية وقيادتها والمكونات السياسية والاجتماعية لليمنيين، وخطراً استراتيجياً على الأمن القومي للمملكة العربية السعودية والإقليم عموماً، خاصة بعد أن أثبتت استعدادها وقدرتها على تهديد الملاحة الدولية وضرب صواريخ باليستية باتجاه عاصمتي المملكة العربية السعودية (الرياض) ودولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) على ساحل الخليج العربي، وقد نقلت المصادر سقوطه في محافظة الجوف اليمنية، وكان يستهدف المفاعل النووي في العاصمة أبوظبي.

وبعد إخفاق جهود المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية تتوافق مع المرجعيات

الثلاث (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216)، وتأكيد مجلس الأمن الدولي على ضرورة تطبيق قراره القاضي باستعادة مؤسسات الدولة وسلاحها، من المتوقع أن تعتمد الحكومة اليمنية وحليفها التحالف العربي المساند لشرعيتها والهادف إلى ضمان الأمن القومي، على الخيار العسكري لدحر ميليشيات جماعة الحوثيين خارج مناطقها واستعادة العاصمة صنعاء. ويعد هذا الخيار مرجحاً بوصفه خيار الضرورة.

متطلبات السيناريو

- ترميم العلاقات السياسية بين المكونات المؤيدة لشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، بما يؤدي لتقوية الجبهات الهادفة لاستعادة مؤسسات الدولة من ميليشيات جماعة الحوثيين.
- إجراء مصالحة بين مكونات الشرعية وجناح مؤتمر الرئيس السابق وخاصة أقاربه، بهدف تعزيز الهوية الوطنية والمشروعية لمواجهة ميليشيات جماعة الحوثيين المدعومة من إيران، مع الإشارة إلى وجود حساسية من تولي أقارب الرئيس الراحل "صالح" مناصب سيادية.
- تعزيز وجود الحكومة وخدمات مؤسساتها في المحافظات المحررة، وخاصة العاصمة المؤقتة عدن.
- زيادة الدعم العسكري للجيش الوطني بأسلحة نوعية، وتأهيله فنياً ومادياً.
- دبلوماسية مساندة للعمل العسكري في المحافل الدولية.
- تبني استراتيجية إعلامية تعزز الهوية الوطنية والعلاقة بدول التحالف، وتشجذ الهمم للتوحد ضد الميليشيات والانتصار لقيم الدولة الجمهورية، وتتبنى خطاب معركة النفس الطويل لاستعادة مؤسسات الدولة والتنمية.

تحديات السيناريو

- صعوبة الأوضاع الإنسانية والأضرار التي تسببها المواجهات العسكرية.
- طول مدة المواجهات، وخاصة في معركة صنعاء.
- ضعف علاقة الرئيس اليمني بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوجس الأخيرة من حزب التجمع اليمني للإصلاح.

- موقف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعارض للأعمال العسكرية، وتغطية وسائل الإعلام للحرب.
- ضعف فاعلية الحكومة ومؤسساتها الخدمية، وانقطاع دفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين.

السيناريو الثاني: التسوية السياسية

ستبقى الجهود الدولية مركزة على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية بعد مقتل زعيم المؤتمر، خاصة مع إطالة أمد الحرب وتسببها في تدهور الحياة الاقتصادية والمعيشية والصحية للمواطنين، وستحاول الجهود الدولية استغلال غياب الرئيس الراحل، وضعف حزبه، من خلال دفع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً، وجماعة الحوثي، لتقاسم السلطة، والدخول في فترة انتقالية تنهي فترة الرئيس هادي وتجدد شرعية المؤسسات الدستورية.

وقد نقلت وكالة (رويترز) عن مسؤول بالإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف في اليمن إلى إحياء المفاوضات السياسية لإنهاء الحرب الأهلية، وعدم استغلال مقتل الرئيس الراحل على يد ميليشيا جماعة الحوثي في إثارة حدة الصراع، بدورها عبرت روسيا عن خشيتها من أن يتسبب الحادث بمزيد من الصراع، ودعا المبعوث الدولي إلى ضرورة العودة للمفاوضات السياسية.

تقف أمام تحقق هذا السيناريو تحديات كبيرة، أهمها:

- سلاح الدولة المنهوب، حيث ترفض ميليشيات الحوثي تسليم السلاح الذي نهبت من معسكرات الدولة، وكذلك السلاح التي حصلت عليه من إيران وتعدده خطأً أحمر.
- تعدد القوى السياسية والاجتماعية في اليمن التي تتعارض طبيعتها ومصالحها مع تطلعات جماعة الحوثي المسلحة.
- رؤية المملكة العربية السعودية أن أمنها القومي مهدد ولا يمكن أن تقبل بوجود ميليشيا تستحوذ على أسلحة ثقيلة وصواريخ تصل إلى عاصمتها.
- رغبة أطراف الصراع بالخروج منتصرة.
- غياب الجهة الراغبة بفرض التسوية السياسية والضامنة لمصالح أطراف الصراع، حتى اللحظة.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص

المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

- الدراسات الحضارية والتنمية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

Akat Mah, Hare Sk. No:15
Beşiktaş / İstanbul

+90 535 320 46 03
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

f t y
fikercenter